القسم الثانى من الكتاب

فى علم البيان

وهو معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة وبالنقصان ؛ ليحترز بذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه(١) .

وإيراد المعنى بهذه الطرق بالدلالات الوضعية غير ممكن ، وإنما يمكن بالدلالات العقلية مثل : أن يكون لشىء تعلق بآخر ، وثان وثالث ، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به تفاوتت فى وضوح الدلالة أو خفائها ، بحسب تفاوتها فى وضوح التعلق وخفائه . والدلالات العقلية ثلاث : دلالة الشىء على [٤٠ س] جزئه ، ودلالة الملزوم على اللازم(٢)،

(١) قال السيوطى : قال الطيبى : مثاله : أنا إذا أردنا إيراد معنى قولنا زيد جواد مثلا فى الأصول الثلاثة ، نقول فى طرق التشبيه : زيد كالبحر فى السخاء ، زيد كالبحر ، زيد بحر ، وفى طرق الاستعارة : رأيت بحراً فى الدار ، لجة زيد كثرت ، لجة زيد متلاطم أمواجها . وفى طرق الكناية : زيد مضياف ، زيد كثيرة أضيافه ، زيد كثير رماده ، ثم إن الرماد كثر فى ساحة زيد ، ثم إن الجود فى قبة ضربت على زيد » (شرح عقود الجمان ص٧٧) .

(٢) دلالة الالتزام : هى دلالة اللفظ على مصاحب المسمى الخارج عنه ، سواء كانت الدلالة بسبب انتقال الفعل من المسمى وحده ، أو بواسطة ملفوظ به أو مقدر معقول ، والأول : كدلالة السقف على الحائط . والثانى : كدلالة أسد يرمى ، على الشجاع . والثالث : كدلالة الضاحك على الإنسان ، بواسطة حكم العقل بأنه لم يوجد من مفهوم الضاحك غير الإنسان . ومن قبيل الالتزام دلالة زيد كالأسد على شجاعته ، وكثير الرماد على كثرة ضيافته » (الإشارات ص١٦٧/١٦٨) .